

الشكل القانوني والأنشطة الرئيسية

شركة مطاحن صلالة ش.م.ع.ع (الشركة الام) وشركتها التابعة (معاً، المجموعة) هي شركة مسجلة في سلطنة عمان، والشركة الام هي شركة مساهمة عامة وتعمل بشكل رئيسي في مجال طحن دقيق القمح و النخالة و الأعلاف، و توزيع منتجات القمح عاليه الجودة إلى السوق العماني، وكذلك التصدير إلى البلدان الأفريقية، والدول المجاورة الأخرى؛ كما تقوم الشركة أيضا بإنتاج وبيع المعكرونة والمنتجات الغذائية ذات الصلة، إضافة إلى إنتاج وبيع أكياس البروبيلين؛ وقد بدأ الإنتاج التجاري للشركة في 1 يناير 1998.

شركة مطاحن صلالة ش.م.ع.ع (الشركة) هي شركة مساهمة عمانية مسجلة في سلطنة عمان بتاريخ 25 سبتمبر 1995 تحت رقم سجل تجاري 2/10366/4 الشركة مقرها الرئيسي في صلالة وعنوانها ص ب 67 رمز بريدي 217 سلطنة عمان.

الشركة هي شركة مساهمة عمانية مسجلة بموجب قانون الشركات التجارية للعام 1974 بصيغته المعدلة، والذي حل محله قانون الشركات التجارية الجديد للعام 2019 الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2019/18 بإسم "قانون الشركات التجارية في سلطنة عمان"، الذي صدر بتاريخ 13 فبراير 2019 ، ودخل حيز التنفيذ في 17 أبريل 2019 ، ويجب على كل الشركات الامتثال للقانون الجديد خلال عام واحد اعتباراً من 17 أبريل 2019.

تم إعداد القوائم المالية المنفصلة والموحدة للشركة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRSs) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومتطلبات قانون الشركات التجارية في سلطنة عمان ، 2019 وتعديلاته.

تفاصيل الاستثمار في الشركة التابعة كما يلي:

اسم الشركة التابعة	بلد التأسيس	الأنشطة الرئيسية	نسبة الملكية
شركة صلالة للمختبرات ش ش و	سلطنة عمان	مختبرات الفحص والإختبار	100%

المعايير الجديدة أو المعدلة والتفسيرات

المعايير الجديدة المعتمدة في 1 يناير 2021

بعض البيانات المحاسبية ، التي أصبحت سارية المفعول اعتباراً من 1 يناير 2021 وبالتالي تم تطبيقها ، ليس لها تأثير كبير على النتائج المالية للمجموعة أو مركزها.

المعايير والتعديلات والتفسيرات للمعايير القائمة والغير سارية بعد، ولم يتم اعتمادها في وقت مبكر من قبل الشركة

في تاريخ اعتماد هذه القوائم المالية المنفصلة والموحدة ، تم نشر معايير جديدة معينة وتعديلات على المعايير الحالية من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية التي لم تصبح سارية المفعول، ولم يتم اعتمادها مبكراً من قبل الشركة والمجموعة فيما يلي معلومات عن تلك المعايير التي من المتوقع أن تكون ذات صلة بالقوائم المالية المنفصلة والموحدة للشركة.

تتوقع الإدارة أن يتم اعتماد جميع التصريحات ذات الصلة للفترة الأولى التي تبدأ في أو بعد التاريخ الفعلي للإعلان، لم يتم الإفصاح عن المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة التي لم يتم تطبيقها في السنة الحالية ، حيث لا يتوقع أن يكون لها تأثير جوهري على القوائم المالية المنفصلة والموحدة للشركة.

موجز السياسات المحاسبية

أساس التوحيد

تدمج البيانات المالية المنفصلة والمجموعة بيانات الشركة الأم وشركتها التابعة كما في 31 ديسمبر 2021. الشركة التابعة لها نفس تاريخ التقرير للشركة الأم وهو 31 ديسمبر 2021.

يتم توحيد الشركات من التاريخ الذي يتم فيه تحويل السيطرة إلى الشركة الأم، ويتوقف توحيدها من التاريخ الذي يتم فيه نقل السيطرة من الشركة الأم. على وجه التحديد، تدرج إيرادات ومصروفات الشركة التابعة المستحوذ عليها أو المستبعدة خلال السنة في بيان الربح أو الخسارة الموحد والدخل الشامل الموحد من تاريخ السيطرة على الشركة الأم حتى تاريخ توقف الشركة الأم عن السيطرة على الشركة التابعة. تطبق الشركة الأم طريقة الاستحواذ لمراجعة تجميع الأعمال وفقه للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٣.

عند الضرورة، يتم إجراء تعديلات على القوائم المالية للشركات التابعة لجعل السياسات المحاسبية متوافقة مع تلك المستخدمة من قبل الشركة الأم.

يتم استبعاد جميع المعاملات والأرصدة والمكاسب أو الخسائر في المعاملات بين أعضاء الشركة الأم كجزء من عملية الدمج.

في القوائم المالية المنفصلة للشركة الأم، يتم إدراج الاستثمار في الشركات التابعة بالتكلفة ناقصا الانخفاض في القيمة.

تطبق المجموعة طريقة الاستحواذ في المحاسبة لمجموعة الأعمال. يتم احتساب المقابل المحول من قبل المجموعة للحصول على السيطرة على الشركة التابعة كمجموع القيمة العادلة في تاريخ الحيازة للأصول المحولة والإلتزامات المتكبدة وحقوق الملكية التي تصدرها المجموعة والتي تتضمن القيمة العادلة للأصل أو للإلتزام الناشئ. من اتفاق النظر الطارئ. يتم تحميل تكاليف الشراء عند تكبدها.

تعترف المجموعة بالأصول القابلة للتحديد المقتناة والإلتزامات المفترضة في دمج الأعمال بغض النظر عما إذا كانت قد تم الاعتراف بها سابقاً في القوائم المالية للمشتري قبل عملية الاستحواذ. تقاس الموجودات المقتناة والمطلوبات المفروضة عموماً بقيمتها العادلة في تاريخ الشراء.

اندماج الأعمال

تطبق المجموعة طريقة الاستحواذ في المحاسبة عن اندماج الأعمال. يتم احتساب المقابل المحول من قبل المجموعة للحصول على السيطرة على شركة تابعة على أنه مجموع القيم العادلة في تاريخ الاستحواذ للأصول المحولة والمطلوبات المتكبدة وحقوق الملكية الصادرة عن المجموعة ، والتي تشمل القيمة العادلة لأي أصل أو التزام ناشئ من ترتيب مقابل محتمل. يتم تسجيل تكاليف الاستحواذ كمصروفات عند تكبدها.

يتم قياس الموجودات المقتناة والمطلوبات المفترضة بالقيمة العادلة في تاريخ الاقتناء.

إعتبارات عامة

تم إعداد القوائم المالية المنفصلة والموحدة باستخدام أسس القياس المحدد من قبل معايير التقارير المالية الدولية لكل نوع من الأصول، والإلتزامات والإيرادات والمصروفات، ووصف أسس القياس بشكل أكبر في السياسات المحاسبية أدناه.

تم تطبيق السياسات المحاسبية الواردة أدناه بثبات من قبل الشركة لجميع الفترات المعروضة في هذه القوائم المالية المنفصلة والموحدة.

عرض القوائم المالية المنفصلة والموحدة

تم عرض القوائم المالية المنفصلة والموحدة للشركة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 1 عرض القوائم المالية.

ترجمة العملات الأجنبية**عملة التداول والعرض**

تم عرض القوائم المالية المنفصلة والموحدة للشركة بالريال العماني (ر.ع) والذي هو أيضاً عملة التداول للشركة .

معاملات وأرصدة العملة الأجنبية

المعاملات بالنقد الأجنبي ، تُحوّل إلى العملة المستخدمة في أنشطة الشركة ، باستخدام سعر الصرف السائد في تواريخ المعاملات ، الأرباح والخسائر الناجمة عن تحويل هذه المعاملات وإعادة قياس البنود المالية مقومة بالعملة الأجنبية بأسعار صرف نهاية السنة معترف بها ببيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر تحت "إيرادات أخرى" أو "مصاريف أخرى".

في القوائم المالية المنفصلة والموحدة للشركة، ترجمت جميع البنود ومعاملات الشركة من العملات الأخرى من غيرالريال العماني (عملة العرض للشركة) إلى عملة العرض. تم تحويل الأصول والإلتزامات إلى الريال العماني بسعر الإغلاق في تاريخ التقرير. وقد ترجم الدخل والمصروفات إلى عملة العرض للشركة وفقاً لمتوسط أسعار الفائدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

الإعتراف بالإيرادات

تستخدم الشركة نموذج الخطوات الخمس لتحديد الإيرادات. على وجه الخصوص ، لدى الشركة السياسات التالية فيما يتعلق بتحديد التزامات الأداء وتخصيص سعر المعاملة والاعتراف بالإيرادات المخصصة لكل التزام أداء

الخطوة 1: تحديد العقد (العقود) مع العميل: يتم تعريف العقد على أنه اتفاق بين طرفين أو أكثر ينشئ حقوق والتزامات قابلة للتنفيذ ويحدد المعايير الخاصة بكل عقد يجب الوفاء به

الخطوة 2: تحديد التزامات الأداء في العقد: التزام الأداء هو وحدة حساب ووعده في عقد مع عميل لنقل سلعة أو خدمة إلى العميل.

الخطوة 3: تحديد سعر المعاملة: سعر المعاملة هو مقدار الاعتبار الذي تتوقع الشركة الحصول عليه مقابل تحويل البضائع أو الخدمات الموعودة إلى العميل ، باستثناء المبالغ التي يتم تحصيلها نيابة عن أطراف ثالثة.

الخطوة 4 - تخصيص سعر المعاملة لالتزامات الأداء في العقد: بالنسبة للعقد الذي يحتوي على أكثر من التزام أداء واحد ، ستقوم الشركة بتخصيص سعر المعاملة لكل التزام أداء في مبلغ يحدد الاعتبار الذي تتوقع الشركة أن تكون عليه يحق في مقابل الوفاء بكل التزام الأداء.

الخطوة 5 - التعرف على الإيرادات عندما يفي الكيان بالتزام بالأداء (أو عليه): تفي الشركة بالتزام بالأداء وتقر بالإيرادات بمرور الوقت ، إذا تم استيفاء أحد المعايير التالية:

- يتلقى العميل في وقت واحد ويستهلك الفوائد التي يوفرها أداء الشركة عند أداء الشركة
- أداء الشركة يخلق أو يعزز الأصول التي يتحكم بها العميل عند إنشاء الأصل أو تحسينه
- لا يؤدي أداء الشركة إلى إنشاء أصل مع استخدام بديل للشركة والشركة لها حق واجب النفاذ في الدفع مقابل الأداء المكتمل حتى الآن.

بالنسبة لالتزامات الأداء حيث لا يتم استيفاء أي من الشروط المذكورة أعلاه ، يتم إثبات الإيرادات في الوقت الذي يتم فيه الوفاء بالتزام الأداء.

تقوم الشركة بتصنيع وبيع مجموعة من دقيق القمح والمنتجات ذات الصلة في سوق الجملة. يتم الاعتراف بالمبيعات عندما يتم نقل التحكم في المنتجات ، ويتم ذلك عندما يتم تسليم المنتجات إلى تاجر الجملة الذي يتمتع بتقدير كامل على القناة والسعر لبيع المنتجات ، ولا يوجد أي التزام لم يتم الوفاء به يمكن أن يؤثر على قبول تاجر الجملة للمنتجات. يحدث التسليم عندما يتم شحن المنتجات إلى مكان محدد ، وقد تم نقل مخاطر التقادم والخسارة إلى تاجر الجملة ، إما أن تاجر الجملة قد قبل المنتجات وفقاً لعقد المبيعات ، أو شروط القبول قد انقضت ، أو الشركة لديه دليل موضوعي على استيفاء جميع معايير القبول.

يتم الاعتراف بالإيرادات من هذه المبيعات بناءً على السعر المحدد في العقد ، مخصصاً منه خصومات الحجم المقدرة والإيرادات يتم الاعتراف بها فقط إلى الحد الذي يكون من المحتمل فيه حدوث انعكاس كبير. لا يُعتبر أي عنصر من عناصر التمويل حاضراً لأن المبيعات تتم بفترة ائتمان تتراوح من 30 إلى 90 يوماً بما يتوافق مع ممارسات السوق.

يتم إثبات المستحق عند تسليم البضاعة لأن هذه هي النقطة الزمنية التي يكون فيها المقابل غير مشروط لأن مرور الوقت فقط مطلوب قبل استحقاق السداد.

تقارير القطاع

جزء التشغيل هو أحد مكونات الشركة التي تشارك في الأنشطة التجارية التي يمكن ان تكسب منها الإيرادات وتحمل النفقات ، بما في ذلك الإيرادات والنفقات التي تتعلق بالمعاملات مع أي من المكونات الأخرى للشركة، التي يجري استعراض نتائجها التشغيلية بانتظام من قبل كبير الموظفين التنفيذيين (باعتباره كبير صانعي القرارات التشغيلية) لاتخاذ القرارات بشأن الموارد المخصصة لكل جزء وتقييم أدائه، والتي تتوفر بشأنها معلومات مالية منفصلة.

الممتلكات والآلات والمعدات

الممتلكات والآلات و المعدات

تُدرج بنود الممتلكات والآلات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة ، إن وجدت. يتم احتساب الاستهلاك للمبالغ الكافية لربط تكلفة الأصول القابلة للاستهلاك مع تكاليف التشغيل على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة. عندما يكون لجزء من بند الممتلكات والآلات والمعدات أعمار إنتاجية مختلفة ، فإنه يتم احتسابها كبنود منفصلة (مكونات الرئيسية) للممتلكات والآلات والمعدات.

يتم احتساب الاستهلاك على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة للأصول ذات الصلة باستخدام طريقة القسط الثابت وعلى افتراض عدم وجود قيمة تخريدية. إن الأعمار الإنتاجية المقدرة للممتلكات والآلات والمعدات هي كالتالي:

- مباني 40 - 10 سنة
- معدات وماكينات 25 - 15 سنة
- السيارات 4 سنوات
- معدات مكتبية وأثاث 5 سنوات

تدرج التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للأصل أو تدرج كأصل منفصل ، حسب مقتضى الحال ، فقط عندما يكون من المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالبند إلى الشركة ويمكن قياس تكلفة البند بصورة موثوقة. يتم الاعتراف بالقيمة الدفترية للجزء المستبدل. يتم تحميل جميع الإصلاحات والصيانة الأخرى على بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر خلال الفترة المالية التي يتم تكبدها فيها.

يتم تحديث تقديرات القيمة المتبقية للأصول المادية على النحو المطلوب ، ولكن على الأقل سنويًا ، سواء تم إعادة تقييم الأصل أم لا.

يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى قيمته القابلة للاسترداد إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أكبر من قيمته المقدرة القابلة للاسترداد.

يتم تحديد أرباح أو خسائر الاستبعاد من خلال مقارنة العائدات مع القيمة الدفترية ويتم إدراجها ضمن "الإيرادات الأخرى" في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

الإعانات الحكومية

تعرف الإعانات الحكومية المتعلقة بالدخل في بيان الدخل الشامل بأنها "دخل آخر". وينطبق نهج العرض بصورة متسقة على جميع المنح المماثلة. ويؤجل أي مبلغ غير مستخدم من الإعانة الحكومية وتخصم من الإعانة المستحقة القبض.

توزيع الأرباح

يوصي مجلس إدارته الشركة للمساهمين الأرباح التي سيتم توزيعها عليهم من أرباح الشركة، وتأخذ الإدارة في الاعتبار المعايير المناسبة بما في ذلك متطلبات قانون الشركات التجارية للعام 2019 (بصيغته المعدلة)، والتوجيهات الأخرى ذات الصلة الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال مع التوصية بالأرباح، يتم الاعتراف بالأرباح المعلنة كالتزامات عند الإعلان عنها والموافقة عليها.

إيرادات الفوائد والنفقات

تحتسب إيرادات الفوائد والمصروفات على أساس الاستحقاق باستخدام طريقه سعر الفائدة الفعلية.

إيرادات أرباح الأسهم

تحتسب إيرادات الأرباح من الاستثمارات عند إستيفاء الحق في الحصول عليها.

الأدوات المالية

الاعتراف والاستبعاد من الدفاتر

يتم الاعتراف بالأصول والإلتزامات المالية عندما تصبح الشركة طرفًا في الأحكام التعاقدية للأداة المالية، يتم إلغاء الاعتراف بالأصول المالية عندما تنتهي الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالي ، أو عندما يتم تحويل الأصل المالي وجميع المخاطر والمكافآت بشكل جوهري، يتم إلغاء الاعتراف بالإلتزامات المالية عند إنهاؤها أو إبراء ذمتها أو إلغاؤها أو انتهاء صلاحيتها.

التصنيف والقياس المبدئي للأصول المالية

باستثناء الذمم المدينة التجارية التي لا تحتوي على عنصر تمويلي هام ويتم قياسها بسعر المعاملة وفقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية 15 ، يتم قياس جميع الأصول المالية مبدئيًا بالقيمة العادلة المعدلة لتكاليف المعاملة (حيثما ينطبق). يتم تصنيف الأصول المالية ، بخلاف تلك المخصصة والفعالة كأدوات تحوط ، إلى الفئات التالية:

- التكلفة المطفأة
- القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (FVTPL) أو
- القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

في الفترات المعروضة ، ليس لدى الشركة أي أصول مالية مصنفة على أنها مدرجة بالقيمة العادلة في الربح أو الخسارة أو الدخل الشامل الآخر.

يتم تحديد التصنيف من خلال:

- نموذج أعمال الكيان لإدارة الأصل المالي
- خصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأصل المالي.

التصنيف والقياس المبدئي للأصول المالية (تابع)

يتم عرض جميع الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالأصول المالية المعترف بها في بيان الربح أو الخسارة ضمن تكاليف التمويل أو الدخل التمويلي أو البنود المالية الأخرى ، باستثناء انخفاض قيمة الذمم المدينة التجارية التي يتم عرضها ضمن مصروفات أخرى.

القياس اللاحق للأصول المالية**الأصول المالية بالتكلفة المطفأة**

يتم قياس الأصول المالية بالتكلفة المطفأة إذا كانت الأصول تستوفي الشروط التالية (ولم يتم تصنيفها على أنها مدرجة بالقيمة العادلة في الربح أو الخسارة):

- يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالأصول المالية وتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية الخاصة بها.
- تؤدي الشروط التعاقدية للأصول المالية إلى تدفقات نقدية تكون فقط مدفوعات المبلغ الأساسي والفائدة على المبلغ الأساسي القائم.

بعد التحقق المبدئي ، يتم قياسها بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم حذف الخصم عندما يكون تأثير الخصم غير جوهري. يندرج النقد والنقد المعادل للشركة والذمم المدينة التجارية والذمم المدينة الأخرى في هذه الفئة من الأدوات المالية التي تم تصنيفها سابقًا على أنها محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بموجب معيار المحاسبة الدولي 39.

أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (FVTPL)

يتم تصنيف الأصول المالية المحتفظ بها ضمن نموذج عمل مختلف بخلاف "المحتفظ بها للتحصيل" أو "الاحتفاظ بها للتحصيل والبيع" بالقيمة العادلة في الربح أو الخسارة. علاوة على ذلك ، بغض النظر عن نموذج الأعمال ، فإن الأصول

المالية التي لا تمثل تدفقاتها النقدية التعاقدية مدفوعات أصل المبلغ فقط ويتم احتساب الفائدة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. تندرج جميع الأدوات المالية المشتقة في هذه الفئة ، باستثناء تلك المخصصة والفعالة كأدوات تحوط ، والتي تنطبق عليها متطلبات محاسبة التحوط .

الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVOCI)

أداة حقوق الملكية التي لم يتم الاحتفاظ بها للمتاجرة أو إصدارها كمقابل طارئ في دمج الأعمال ، والتي قامت الشركة باختيار غير قابل للإلغاء عند الاعتراف المبدئي للاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بدلاً من الربح أو الخسارة. يتم إجراء هذه الانتخابات على أساس كل استثمار على حدة. أدوات الدين حيث تكون التدفقات النقدية التعاقدية هي رأس المال فقط والفائدة ويتم تحقيق الهدف من نموذج أعمال الشركة من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية.

انخفاض قيمة الأصول المالية

يستبدل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 نموذج "الخسارة المتكبدة" في معيار المحاسبة الدولي رقم 39 مع نموذج "الخسارة المتوقعة" (ECL). ينطبق نموذج الاضمحلال الجديد على الموجودات المالية التي يتم قياسها بالكلفة المطلقة ومديونيات العقود المدينة وعقود التأجير واستثمارات الديون في FVOCI ولكن ليس على الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية. تتكون الأصول المالية بالكلفة المطلقة من الذمم التجارية المدينة والنقد في البنك.

بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9، يتم قياس مخصص الخسارة على أي من الأسس التالية:

- خسارة الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهراً: هي خسائر الائتمان المتوقعة الناتجة عن أحداث افتراضية محتملة في غضون 12 شهراً بعد تاريخ الإبلاغ ؛ و
- خسارة الائتمان المتوقعة مدى الحياة: هذه هي خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج عن جميع الأحداث الافتراضية المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.

تقوم المجموعة بقياس الخسائر بمبلغ يعادل قيمة الشراء المتوسط القابل للعمر، باستثناء ما يلي، والذي يتم قياسه كخسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهر

- الأصول المالية التي يتم تحديد أن لديها مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ التقارير المالية. و
- أصول التمويل التي لم تزداد فيها مخاطر الائتمان (أي مخاطر التقصير التي تحدث على مدى العمر المتوقع للأداة المالية) بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي.

النهج العام

النهج العام هو نهج من ثلاث مراحل لقياس خسارة الائتمان المتوقعة. تُرحل الأصول من خلال المراحل الثلاث بناءً على التغيير في جودة الائتمان منذ الاعتراف الأولي. يتم تحويل الموجودات المالية ذات الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي، ولكن ليس بالائتمان الائتماني، إلى المرحلة الثانية من المرحلة الأولى ويتم الاعتراف بالخطط الاقتصادية الرئيسية اعتماداً على احتمال التخلف (PD) للطرف المقابل الذي يحدث طوال فترة الأصل. تعتبر جميع الأصول المالية الأخرى في المرحلة الأولى، ما لم يكن هناك انخفاض في القيمة الائتمانية ويتم الاعتراف بقانون خسارة الائتمان المتوقعة على أساس احتمال التخلف للزبون خلال الأشهر الـ 12 القادمة. يتم تقييم الأصول المالية على أنها منخفضة القيمة عند وجود تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصول المالية.

زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان

عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للأصل المالي قد ازدادت بشكل كبير منذ التعرف المبدئي وعند تقدير ECLs، فإن الشركة تعتبر المعلومات المعقولة والداعمة ذات الصلة والمتاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر له. ويشمل ذلك المعلومات والتحليل الكمي والنوعي على حد سواء، استناداً إلى الخبرة التاريخية للشركة والتقييم الائتماني المدروس، بما في ذلك المعلومات التطلعية.

تمت الموافقة على البيان المالي المختصر المؤقت من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 2026-05-14

زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان (تابع)

تعتبر الشركة أن الأصل المالي يكون في حالة تخلف عن السداد عندما لا يكون من المحتمل أن يدفع المقترض التزاماته الائتمانية للشركة بالكامل، دون الرجوع من قبل الشركة إلى إجراءات مثل تحقيق الأمان (إن وجد) أو استناداً إلى فترة معينة من التأخر في السداد. (أيام متأخرة).

نهج مبسط

تطبق الشركة أسلوباً مبسطاً لقياس خسائر الائتمان، والذي يفرض الاعتراف بدفع الخسارة المتوقع مدى الحياة للمدينين التجاريين دون عنصر تمويل كبير. في ظل المقاربة المبسطة، ليست هناك حاجة لرصد الزيادات الكبيرة في مخاطر الائتمان وستكون الشركة مطالبة بقياس خسائر الائتمان المتوقعة مدى الحياة في جميع الأوقات.

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

خسائر الائتمان المتوقعة هي تقدير مرجح محتمل لخسائر الائتمان. يتم قياس خسائر الائتمان على أنها القيمة الحالية لجميع حالات النقص النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للشركة وفقاً للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع الشركة استلامها). يتم خصم خسارة الائتمان المتوقعة بسعر الفائدة الفعلي للأصل المالي. الفترة القصوى التي يتم أخذها في الاعتبار عند تقدير خسائر الائتمان المتوقعة هي الحد الأقصى للفترة التعاقدية التي تتعرض بها الشركة لمخاطر الائتمان.

أرصدة مالية منخفضة القيمة

في تاريخ كل تقرير، تقوم الشركة بتقييم ما إذا كانت الأصول المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة ذات قيمة ائتمانية. الأصل المالي هو "ضعف الائتمان" عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي.

الشطب

يتم شطب القيمة الدفترية الإجمالية لأصل مالي (إما جزئياً أو كلياً) إلى الحد الذي لا يوجد فيه احتمال واقعي لاسترداده. هذا هو الحال عموماً عندما تقرر الشركة أن المدين ليس لديه أصول أو مصادر دخل يمكن أن تولد تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب. ومع ذلك، قد تظل الأصول المالية المشطوبة خاضعة لأنشطة الإنفاذ من أجل الامتثال لإجراءات الشركة لاسترداد المبالغ المستحقة.

عرض الإنخفاض

يتم خصم مخصص الإنخفاض للأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة من إجمالي القيمة الدفترية للأصول. يتم عرض خسائر انخفاض القيمة المتعلقة بالأصول المالية بشكل منفصل في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

المخزون

يتم إدراج المخزون الذي يتكون من السلع التامة الصنع والمواد الخام وقطع الغيار ومواد التعبئة بسعر التكلفة أو صافي القيمة الممكن تحقيقها أيهما أقل. يتم تحديد تكلفة المواد الخام على أساس متوسط التكلفة المرجح. تتضمن التكلفة النفقات المتكبدة في الحصول على المخزونات وتقديمها إلى الموقع والحالة الحاليين. تشمل تكلفة السلع الجاهزة على تكلفة المواد وتكلفة التحويل والتكاليف الأخرى المتكبدة في جلب المخزون إلى موقعه وحالته الحاليين.

صافي القيمة القابلة للتحقق هي سعر البيع المقدّر في سياق الأعمال الاعتيادية ، ناقصاً مصاريف البيع المقدرة. عند الضرورة ، يتم تكوين مخزونات متقدمة وبطيئة الحركة ومعيبة.

النقد وما يماثل النقد

يشمل النقد وما يماثل النقد ، النقد في الصندوق، ولدى البنوك والودائع تحت الطلب.

المخصصات والإلتزامات الطارئة والأصول المحتملة

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما تؤدي الإلتزامات الحالية نتيجة لحدث سابق على الأرجح إلى تدفق خارجي للموارد الاقتصادية من الشركة، ويمكن تقدير المبالغ بشكل موثوق. قد يكون توقيت أو مقدار التدفق الخارجي غير مؤكد، ينشأ الإلتزام الحالي من وجود التزام قانوني أو حكمي ناتج عن أحداث سابقة، على سبيل المثال، المنازعات القانونية أو العقود المبرمة. يتم الاعتراف بمخصصات إعادة الهيكلة فقط إذا تم وضع وتنفيذ خطة رسمية مفصلة لإعادة الهيكلة، أو إذا أعلنت الإدارة على الأقل عن السمات الرئيسية للخطة لأولئك المتأثرين بها. لا تعترف بمخصصات خسائر التشغيل المستقبلية. يتم قياس المخصصات على أساس المصروفات المقدرة المطلوبة لتسوية الإلتزام الحالي، بناءً على الدليل الأكثر موثوقية والمتوفر في تاريخ التقرير المالي، بما في ذلك المخاطر والشكوك المرتبطة بالإلتزام الحالي. في حالة وجود عدد من الإلتزامات المماثلة، يتم تحديد احتمالية أن يكون التدفق الخارج مطلوباً للتسوية من خلال النظر في فئة الإلتزامات ككل. يتم خصم المخصصات إلى قيمها الحالية، حيث تكون القيمة الزمنية للنقود جوهرية. يتم الاعتراف بأي تعويض يمكن للشركة تقريباً تحصيله من طرف ثالث فيما يتعلق بالإلتزام كأصل منفصل. ومع ذلك، لا يجوز أن يتجاوز هذا الأصل مبلغ المخصص ذي الصلة. تتم مراجعة جميع المخصصات في تاريخ كل تقرير وتعديلها لتعكس أفضل تقدير حالي. تعتبر التدفقات الداخلة المحتملة للمنافع الاقتصادية للشركة التي لا تستوفي معايير الاعتراف بأصل أصول محتملة.

مكافأة ما بعد الخدمة للعاملين - والمكافآت قصيرة الأجل

مخصص مكافآت نهاية خدمة العاملين محتسب على أساس الإلتزام المستحق وفقاً لشروط تعاقد عمال الشركة في تاريخ التقرير مع مراعاة متطلبات قانون العمل العماني لعام 2003 وقانون التأمينات الاجتماعية لعام 1991.

برنامج حكومة سلطنة عُمان للتأمينات الاجتماعية (البرنامج)

تساهم الشركة في البرنامج لكافة العاملين العُمانيين، البرنامج والذي يعبر خطة مساهمة تقاعد معروفة يدار من قبل حكومة سلطنة عُمان. الشركة والعمالة العُمانية مطلوب منهما القيام بمساهمة شهرية للمشروع بنسبة 11,5% و 7% على التوالي من الراتب الإجمالي، ومن يناير 2021 تغيرت هذه النسبة إلى 12,5% و 8% من الراتب الإجمالي على التوالي.

مكافآت نهاية خدمة الموظفين غير العُمانيين

يتم عمل مخصص مكافأة نهاية خدمة العمالة غير العُمانية وفقاً لمتطلبات قانون العمل العماني لعام 2003 م. العمالة مؤهلة للحصول على مكافأة نهاية خدمة تحتسب بواقع راتب أساسي 30 يوم عن كل سنة خدمة مستمرة وهذه خطة تقاعد غير معروفة، مكافآت نهاية خدمة العمالة غير العُمانية المستحقة تكون مستحقة السداد عند إنهاء الخدمة.

ضريبة الدخل

تشتمل مصاريف ضريبة الدخل المعترف بها في بيان الربح أو الخسارة على مجموع الضريبة المؤجلة والضريبة الحالية غير المعترف بها في الدخل الشامل الآخر أو مباشرة في حقوق الملكية.

تشتمل أصول و / أو إلتزامات ضريبة الدخل الحالية على تلك الإلتزامات، أو المطالبة من، السلطات الضريبية المتعلقة بفترة الإبلاغ الحالية أو السابقة، والتي لم يتم سدادها في تاريخ التقرير. يتم دفع الضريبة الحالية على الربح الخاضع للضريبة، والذي يختلف عن الربح أو الخسارة في القوائم المالية المنفصلة والموحدة. يعتمد حساب الضريبة الحالية على معدلات الضرائب والقوانين الضريبية التي تم سنّها أو سنّها بشكل جوهري بنهاية فترة التقرير.

يتم احتساب ضرائب الدخل المؤجلة باستخدام طريقة الإلتزام على الفروق المؤقتة بين القيم الدفترية للأصول والخصوم وقواعدها الضريبية.

يتم احتساب أصول وإلتزامات الضريبة المؤجلة، دون خصم، بمعدلات الضريبة المتوقع تطبيقها على فترة تحقيقها، بشرط أن يتم سنّها أو سنّها بشكل جوهري بنهاية فترة التقرير. يتم دائماً توفير الإلتزامات الضريبية المؤجلة بالكامل.

يتم إدراج أصول الضريبة المؤجلة بالقدر الذي من المحتمل أن يتم استخدامه مقابل الدخل الخاضع للضريبة في المستقبل.

لا يتم تعويض الأصول والخصوم الضريبية المؤجلة إلا عندما يكون لدى الشركة الحق والنية في مقاصة الأصول والخصوم الضريبية الحالية من نفس السلطة الضريبية.

رأس المال

يمثل رأس المال القيمة الاسمية للأسهم التي تم إصدارها.

تتضمن الأرباح المحتجزة مجمع النتائج الحالية ونتائج الفترة السابقة كما هو موضح في بيان التغييرات في حقوق المساهمين.

مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

تتبع الشركة قانون الشركات التجارية لسلطنة عمان 2019 ، والتوجيهات الأخرى ذات الصلة الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال فيما يتعلق بتحديد المبلغ الذي يتعين دفعه كمكافأة لأعضاء مجلس الإدارة. يتم تحميل مكافآت أعضاء مجلس الإدارة على قائمة الدخل في السنة التي المرتبطة بها.

الإيجار

بالنسبة إلى أي عقود جديدة ، تدرس الشركة ما إذا كان العقد أو يحتوي على عقد إيجار. يُعرّف عقد الإيجار بأنه "عقد ، أو جزء من عقد ، يمنح الحق في استخدام الأصل (الأصل الأساسي) لفترة من الزمن في مقابل النظر". لتطبيق هذا التعريف ، تقوم الشركة بتقييم ما إذا كان العقد يفي بثلاثة تقييمات رئيسية وهي:

- يحتوي العقد على أصل محدد ، والذي تم تحديده صراحة في العقد أو تم تحديده ضمناً عن طريق تحديده في الوقت الذي يتم فيه إتاحة الأصل للشركة ؛
- يحق للشركة الحصول على جميع المزايا الاقتصادية بشكل كبير من استخدام الأصل المحدد طوال فترة الاستخدام ، مع مراعاة حقوقها ضمن النطاق المحدد للعقد ؛ و
- يحق للشركة توجيه استخدام الأصول المحددة خلال فترة الاستخدام ، وتقوم الشركة بتقييم ما إذا كان لديها الحق في توجيه "كيفية ولاي غرض" يتم استخدام الأصل خلال فترة الاستخدام.

قياس والاعتراف بعقود الإيجار كمستأجر

في تاريخ بدء التأجير ، تعترف الشركة بأصل حق الاستخدام والتزامات الإيجار في الميزانية العمومية. يتم قياس أصل حق الاستخدام بالتكلفة ، والذي يتكون من القياس الأولي لالتزام الإيجار وأي تكاليف مباشرة مبدئية تتكبدها الشركة ، وتقديرًا لأي تكاليف لتفكيك وإزالة الأصل في نهاية عقد الإيجار وأي مدفوعات إيجار تتم قبل تاريخ بدء عقد الإيجار (صافي أي حوافز مستلمة)

تقوم الشركة بإهلاك أصول حق الاستخدام على أساس القسط الثابت من تاريخ بدء التأجير إلى نهاية نهاية العمر الإنتاجي لأصل حق الاستخدام أو نهاية مدة عقد الإيجار. تقوم الشركة أيضًا بتقييم أصل حق الاستخدام لتحديد انخفاض القيمة عند وجود مثل هذه المؤشرات

في تاريخ البدء ، تقيس الشركة التزام الإيجار بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار غير المدفوعة في ذلك التاريخ ، مخصومة باستخدام سعر الفائدة الضمني في عقد الإيجار إذا كان هذا السعر متاحًا بسهولة أو معدل اقتراض الشركة الإضافي

تتكون مدفوعات الإيجار المدرجة في قياس التزام الإيجار من مدفوعات ثابتة (بما في ذلك في مادة ثابتة) ، مدفوعات متغيرة بناءً على مؤشر أو معدل ، والمبالغ المتوقعة دفعها بموجب ضمان القيمة المتبقية والمدفوعات الناشئة عن خيارات معينة بشكل معقول إلى أن تمارس.

بعد القياس المبدئي ، سيتم تخفيض الالتزام للمدفوعات المقدمة وزيادة الفائدة. يتم إعادة قياسها لتعكس أي إعادة تقييم أو تعديل ، أو إذا كانت هناك تغييرات في المدفوعات الثابتة المضمنة

تمت الموافقة على البيان المالي المختصر المؤقت من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 2026-05-14

الأحكام الهامة للإدارة في تطبيق السياسات المحاسبية للشركة

فيما يلي الأحكام الهامة للإدارة في تطبيق السياسات المحاسبية للشركة التي لها الأثر الأكثر أهمية على القوائم المالية المنفصلة والموحدة.

الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة

إن مدى إمكانية الاعتراف بأصول الضرائب المؤجلة يعتمد على تقييم احتمالية توفر الدخل الخاضع للضريبة في المستقبل والذي يمكن في مقابله استخدام الفروق المؤجلة القابلة للخصم وخسائر الضرائب المرحلة. بالإضافة إلى ذلك ، يلزم اتخاذ قرارات جوهرية في تقييم تأثير أي حدود قانونية أو اقتصادية أو شكوك في مختلف الولايات الضريبية.

عدم اليقين بالتقديرات

إن المعلومات حول التقديرات والافتراضات التي لها الأثر الأكبر على الاعتراف وقياس الأصول والإلتزامات والإيرادات والمصروفات موضحة أدناه. قد تكون النتائج الفعلية مختلفة بشكل كبير.

الاعمار الإنتاجية للأصول القابلة للاستهلاك والأصول المهددة

تقوم الإدارة بمراجعة الأعمار الإنتاجية للأصول القابلة للاستهلاك في تاريخ كل تقرير. في 31 ديسمبر 2019 ، تقوم الإدارة بتقييم أن الأعمار الإنتاجية تمثل المنفعة المتوقعة للأصول للشركة. يتم تحليل القيم الدفترية في إيضاح 7.

المخزون

يتم قياس المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة الممكن تحقيقها أيهما أقل. إن صافي القيمة الممكن تحقيقها هو سعر البيع المقدر في سياق العمل العادي ناقصًا تكاليف البيع.

انخفاض قيمة الأصول المالية

تقوم الشركة بتقييم انخفاض قيمة أصولها المالية استنادا إلى نموذج خسارة الائتمان المتوقعة ("ECL"). بموجب نموذج خسائر الائتمان المتوقعة ، تقوم الشركة بحساب خسائر الائتمان المتوقعة والتغيرات في خسائر الائتمان المتوقعة في نهاية كل فترة تقرير لتعكس التغيرات في مخاطر الائتمان منذ الإقرار الأولي بالأصول المالية. تقوم الشركة بقياس مخصص الخسائر بمبلغ يعادل قيمة الشراء ECL لحياتها لأدواته المالية.

تقيس الشركة الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأدوات المالية بطريقة تعكس:

- كمية غير متحيزة ومرجحة الاحتمال يتم تحديدها من خلال تقييم مجموعة من النتائج المحتملة ؛
- القيمة الزمنية للنقود ؛ و
- معلومات معقولة ومساندة متوفرة دون تكلفة أو جهد غير ضروري في تاريخ التقرير حول الأحداث السابقة والظروف الحالية والتوقعات المستقبلية للظروف الاقتصادية المستقبلية.

انخفاض قيمة الأصول المالية (تابع)

يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة لأقصى فترة تعاقدية تتعرض فيها الشركة مخاطر الائتمان. تتعلق التقديرات الهامة المتعلقة بقياس ECL بالقيمة العادلة للضمانات الموجودة ، والتوقيت المتوقع للمجموعة والعوامل الاقتصادية المستقبلية.

تقدير القيمة العادلة للاستثمارات غير المدرجة

تقوم الإدارة بتقدير القيمة العادلة للاستثمارات غير المسعرة باستخدام أساليب التقييم كما هو موضح في الإيضاح 32 في البيانات المالية.

تمت الموافقة على البيان المالي المختصر المؤقت من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 2026-05-14

تقدير معدل الاقتراض الإضافي - عقود الإيجار

لا يمكن للشركة أن تحدد بسهولة سعر الفائدة الضمني في عقد الإيجار ، وبالتالي ، فإنها تستخدم معدل الاقتراض الإضافي (IBR) لقياس التزامات الإيجار. IBR هو معدل الفائدة الذي يتعين على الشركة دفعه للاقتراض على مدة مماثلة ، مع ضمان مماثل ، الأموال اللازمة للحصول على أصل ذي قيمة مماثلة لأصل حق الاستخدام في أصل اقتصادي مماثل بيئية. لذلك يعكس IBR ما "يتعين على الشركة دفعه" ، وهو ما يتطلب تقديرًا عند عدم توفر أسعار ملحوظة أو عندما تحتاج إلى تعديل لتعكس شروط وأحكام عقد الإيجار. تقوم الشركة بتقدير IBR باستخدام مدخلات يمكن ملاحظتها (مثل أسعار الفائدة في السوق) عندما تكون متاحة ومطلوبة لإجراء بعض التقديرات الخاصة بالكيان.

كوفيد

بسبب الطبيعة الديناميكية والمتطورة لكوفيد-19 ، والخبرة الحديثة المحدودة للتأثيرات الاقتصادية والمالية لمثل هذا الوباء ، والمدة القصيرة بين الإعلان عن الوباء وإعداد هذه القوائم المالية المنفصلة والموحدة ، والتغيرات في التقديرات والنتائج التي تم تطبيقها في قياس أصول والتزامات الشركة قد تنشأ في المستقبل.

الحق في استخدام الأصول والتزامات الإيجار

الشركة الأم لديها عقود إيجار للأرض. باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار للموجودات الأساسية منخفضة القيمة ، ينعكس كل عقد إيجار في بيان المركز المالي المنفصل والموحد كأصل حق استخدام والتزام إيجار.

وفقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 ، يجب استخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار لخصم القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار. في حالة عدم وجود معدل ضمني ، يتم استخدام معدل الاقتراض الإضافي للشركة الأم.

رأس المال

رأس المال المصرح به للشركة الأم، كما هو مسجل لدى وزارة التجارة والصناعة وتشجيع الاستثمار، هو 30,000,000 ريال عماني. ويتكون رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل من 62,463,060 سهمًا .

علاوة الإصدار

هذا يمثل القسط الذي تم جمعه خلال إصدار الحقوق وإصدار أسهم اضافية لتسهيل الدمج مع شركة صلالة للمعكرونة ش.م.ع، هذا ليس للتوزيع.

حساسية العملة الأجنبية

مخاطر العملات هي مخاطر تقلب قيمة أداة مالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

تعمل الشركة في الأسواق الدولية وهي معرضة لمخاطر العملات الأجنبية الناشئة عن التعرضات المختلفة للعملات، خاصة فيما يتعلق بالدولار الأمريكي. بما أن الدولار الأمريكي مرتبط بالريال العماني ، فإن الإدارة لا تعتقد أن الشركة معرضة لأي مخاطر جوهرية بالعملة الأجنبية.

حساسية أسعار الفائدة

مخاطر معدل الفائدة هي مخاطر تقلب سعر الأداة المالية نظراً لتغيرات معدلات الفائدة السوقية.

القروض الصادرة بمعدلات متغيرة تعرض الشركة لمخاطر أسعار الفائدة للسيولة. القروض الصادرة بأسعار ثابتة تعرض الشركة لمخاطر أسعار الفائدة العادلة. سياسة الشركة هي الحفاظ على جميع القروض تقريباً في صكوك السعر الثابت. في 2019 و 2020، كانت قروض الشركة مقومة بالريال العماني. تحلل الشركة التعرض لأسعار الفائدة على أساس منتظم وتعيد تقييم مصدر القروض وتعيد التفاوض على أسعار الفائدة بشروط مؤاتية للشركة.

تخضع أسعار الفائدة على القروض القصيرة الأجل بما في ذلك الفواتير المستحقة الدفع والمبالغ المسحوبة من المصارف للتغيير عند إعادة التفاوض على التسهيلات التي تجري على أساس سنوي في حالة الإفراط في المبالغ المسحوبة وعلى فترات أكثر تواتراً في حالة القروض القصيرة الأجل.

تتعرض الشركة لمخاطر أسعار الفائدة العادلة على قروضها الآجلة والقروض الحكومية الميسرة من البنوك التجارية لأنها تحمل أسعار فائده ثابتة.

حساسية مخاطر أسعار أخرى

تتأثر الشركة بتقلب أسعار بعض السلع. وتتطلب أنشطتها التشغيلية الشراء المستمر للقمح لتجهيز منتجات مختلفة من القمح وبالتالي تتطلب إمدادات مستمرة من القمح. ونظراً للزيادة الكبيرة في تقلب سعر المنتج الأساسي، قام مجلس إدارة الشركة بوضع و سن استراتيجية لإدارة المخاطر فيما يتعلق بمخاطر أسعار السلع والتخفيف من حدتها.

ربحية السهم - الأساسية والمخفضة

يتم احتساب ربحية السهم الأساسية بقسمة ربح السنة المنسوب للمساهمين العاديين للمجموعة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة.

حدث هام

من الأحداث الهامة خلال هذه الفترة نقل الأصول بقيمة 24 مليون ريال عماني، بالإضافة إلى الالتزامات المقابلة، من شركة مطاحن صلالة ش.م.ع. إلى شركة تنمية الغذاء ش.م.م.